المحاضرة الثامنة
الفوائد والتكلفة الاقتصادية – خلق التجارة وتحويل التجارة

مقدمة

أدّى تكوين الاتحادات الجمركية للدول الى ظهور قوتين متناقضتين هما قوة خلق التجارة وقوة تحويل التجارة. ففي الوقت الذي تحقق فيه قوة خلق التجارة مكاسب ،تؤدي قوة خلق التجارة الى اضرار ، بيد أن المكاسب الاقتصادية التي تحققها الدول غالبا ما تفوق التكلفة التي تتكبدها هذه الدول . وسنتطرق في هذه المحاضرة الى الفوائد والتكلفة الاقتصادية التي تتعرض لها الدول نتيجة تكوين هذه الاتحادات والتكتلات الاقتصادية.

الفوائد والتكلفة الاقتصادية

ناقش (Viner Jacob,1950) فوائد وتكاليف التكامل الاقتصادي لأول مرة، من حيث خلق التجارة وتحويل التجارة. ففي حين أن خلق التجارة له آثار مفيدة على الرفاهية، فإن تحويل التجارة قد يكون ضارا. موضحًا الفرق بين هذين المصطلحين.

يقول Viner ' إنه عندما يتحول موضع الإنتاج من نقطة تكلفة عالية إلى نقطة تكلفة منخفضة، فإن الموارد ستميل إلى الانتقال من الاستخدام الأقل كفاءة إلى الاستخدام الأكثر كفاءة. وهذا من شأنه أن يكون له تأثير **خلق التجارة.** وعلى العكس من ذلك، فإن حركة الإنتاج والموارد في الاتجاهين المعاكسين تؤدي إلى **انحراف التجارة**.

في هذه المحاضرة نقدم تحليلاً لتحويل التجارة وخلق التجارة. يستخدم التحليل إطار التوازن الجزئي. مما يعني أننا نأخذ في الاعتبار آثار التفضيل لتحرير التجارة فيما يتعلق بصناعة تمثيلية.

أولاً: قوة خلق التجارة (Trade Creation Power)

المقصود بقوة خلق التجارة (أن الاتحاد الجمركي يعمل على خلق أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء). وذلك عبر إزالة كافة القيود والمعوقات الجمركية وغير الجمركية أمام حركة التجارة وتبادل السلع بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد حركة التجارة البينية ومن ثم زيادة حجم الإنتاج وانخفاض تكلفته من خلال تحويل مصادر إنتاج السلع والخدمات من مصادر مرتفعة التكلفة ومنخفضة الكفاءة إلى مصادر أخرى منخفضة التكلفة ومرتفعة الكفاءة، وهو ما يعرف بـ (الميزة النسبية) التي تقوم عليها حركة التجارة الخارجية.

لنفترض أن سعر سلعة واحدة X في ثلاث دول، A، B، وC بأسعار الصرف الحالية هو على التوالي 36 دولارًا، و25 دولارًا، و20 دولارًا. وفي غياب أي خطة للتكامل الإقليمي، تفرض الدولة "A" تعريفة بنسبة 100 %، وهي كافية لحماية صناعتها. ولكن إذا شكلت الدولة "A"اتحادًا جمركيًا مع الدولة "B"، فإنها ستفضل استيراد تلك السلعة من الدولة "B" بدلاً من استخدام منتجها الخاص لأن الاستيراد سيكون أرخص. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نقل الموارد من البلد "A" إلى البلد "B" أو من نقطة مرتفعة التكلفة إلى نقطة منخفضة التكلفة، وسيتم التعامل معه على أنه خلق للتجارة.

ولو كان هناك معدل مختلف للتعريفة، لكان نمط التجارة مختلفا . مثلاً، إذا فرضت الدولة "A" تعريفة بنسبة 50 % على واردات السلعة " X "، فسيتم استيراد هذه السلعة من الدولة "C" في غياب أي اتحاد جمركي. ولكن عندما يكون هناك اتحاد جمركي بين البلد "A" والبلد "B"، سيتم استيراد السلعة من البلد "B" حيث لا توجد تعريفة مفروضة على

التجارة داخل المنطقة. وفي هذه الحالة، يتحول مصدر العرض من نقطة منخفضة التكلفة إلى نقطة تكلفة أعلى، أي من البلد "C" إلى البلد "B"، وسيؤدي ذلك إلى **تحويل التجارة.**

ومع ذلك، فإن Mead (1956) غير راضٍ عن تفسير Viner '. ومن وجهة نظره، ليس الفرق بين إجمالي حجم التجارة التي تم رفع تكاليفها عن إجمالي حجم التجارة التي تم تخفيض تكاليفها هو الذي يشير إلى صافي الربح أو الخسارة. بل إن المدى الذي تم به تخفيض التكاليف على كل وحدة من وحدات التجارة المنشأة حديثًا هو الذي يشير إلى تأثير خلق التجارة. وينبغي لهذا التأثير، بطبيعة الحال، أن يأخذ في الاعتبار خسارة الإيرادات لخزانة الدولة بسبب إلغاء التعريفة الجمركية على التجارة البينية داخل المنطقة، ما لم يتم رفع ضرائب أخرى لتعويض هذه الخسائر.

Viner مهتم جدًا باختيار عضو الاتحاد بحيث يمكن تعظيم المكاسب . وهو يفضل الشركاء الذين يتمتعون بالقدرة التنافسية ، وليسوا متكاملين، في مجموعة السلع المحمية بالتعريفة الجمركية. وذلك لأنه في هذه الحالة، فإن الشريك الأكثر كفاءة سيستحوذ على سوق الاتحاد الجمركي بأكمله؛ ومن ثم ، سيتم تخصيص الموارد للنقطة الأكثر كفاءة. وتُستكشَف هذه القضية بشكل أكبر باعتقاد أن المكاسب يمكن تعظيمها إذا كان الفرق بين تكلفة إنتاج نفس السلعة في مختلف البلدان الأعضاء هو الأكبر.

خلق التجارة	**عندما يتحول مركز الإنتاج من نقطة التكلفة المرتفعة إلى نقطة التكلفة المنخفضة.** (تعني انشاء تجارة جديدة بين الدول الأعضاء عن طريق انتقال المشتريات من منتج محلي عالي التكلفة من احدى الدول الأعضاء الى منتج منخفض التكلفة بدولة أخرى من الدول الأعضاء.)

ثانياً: قوة تحويل التجارة(Trade diversion)

يقصد بهذه القوة الحالة العكسية لقوة خلق التجارة. فمع تزايد الوسائل الحمائية للمنتجين داخل إطار الاتحاد نتيجة لفرض الدول الأعضاء تعرفة جمركية واحدة في مواجهة الواردات من الدول الخارجة على نطاق الاتحاد. تقوم الدول الخارجية بتحويل التجارة من المصادر الأجنبية ذات التكلفة المنخفضة إلى المصادر المحلية ذات التكلفة المرتفعة ومن ثم فتحويل التجارة سوف يؤدي إلى إحداث آثار سلبية في الإنتاج وبالتالي نقص الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء.

بشكل عام، يعني تحويل التجارة أن منطقة التجارة الحرة تحول التجارة بعيدًا عن مورد أكثر كفاءة خارج اتفاقية التجارة الحرة ونحو مورد أقل كفاءة داخل اتفاقية التجارة الحرة. في بعض الحالات، سيؤدي تحويل التجارة إلى تقليل الرفاهية الوطنية للبلد، ولكن في بعض الحالات يمكن أن تتحسن الرفاهية الوطنية على الرغم من تحويل التجارة.

ويتضح مما سبق أن هناك آثاراً إيجابية وآثاراً سلبية تترتب على قيام الاتحادات الجمركية، فالآثار الإيجابية الناتجة عن قيام الاتحاد الجمركي متمثلة في زيادة حركة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الاتحاد، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية. أما عن الآثار السلبية فهي ناتجة عن قوة تحويل التجارة من مصادر منخفضة التكلفة عالية الكفاءة، وغالباً ما تكون خارج نطاق الاتحاد ذلك الأثر السلبي للقوة التحويلية الناتجة عن قيام الاتحادات الجمركية، وله بعدان رئيسيان هما :

1. أثر الإنتاج السالب(Negative Production Effect)

وهو الأثر الذي يشير إلى انتقال الإنتاج من مصدر إنتاج ذات تكلفة نسبية أقل خارج الاتحاد الجمركي، إلى مصدر إنتاجي تكلفته النسبية أعلى داخل الاتحاد الجمركي، مما يترتب عليه القيام بعملية إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح المنتجين الأقل كفاءة داخل الاتحاد الجمركي.

2. أثر الاستهلاك السالب(Negative Consumption Effect)

يرتبط أثر الاستهلاك السالب بزيادة معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملات الوطنية وبالتالي تأثر الدخل الحقيقي للمستهلكين بارتفاع مستويات الأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الجمركي يعد مرحلة ضمن مجموعة من المراحل التي تمر بها التكتلات والاتحادات الاقتصادية للوصول إلى وحدة اقتصادية شاملة.

تحويل التجارة	**والتي تعني الانتقال من منتج منخفض التكلفة من بلد أجنبي (غير الدول الأعضاء) الى منتج عالي التكلفة لإحدى الدول الأعضاء.**

ثالثاً: انحراف التجارة

يظهر الانحراف، الذي لا يمثل مشكلة في الاتحاد الجمركي، في منطقة التجارة الحرة. وبما أن الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة لديها جدار تعريفي خارجي خاص بها، فإن البضائع المنتجة في دولة ثالثة تجد طريقها إلى منطقة التجارة الحرة عبر الدولة العضو التي لديها أدنى تعريفة. وهذا النوع من الانحراف التجاري ينفي الجهود الوقائية التي تبذلها خطة تكامل السوق. ولهذا السبب فإن بعض مناطق التجارة الحرة لديها بند يعرف بقواعد المنشأ، والذي يقضي بضرورة تمثيل نسبة مئوية دنيا معينة من سعر البضائع من خلال تكلفة المواد المنتجة في المنطقة. ويؤدي هذا الحكم وظيفة التعريفة الجمركية الخارجية المشتركة إلى حد ما ويقلل من آثار انحراف التجارة . ومع ذلك، توجد بعض الاختلافات بين الاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة. مثلاً ، فإن مستهلكي منتج ما في بلد ذي أدنى تعريفة لن يكونوا أسوأ حالاً مع تشكيل منطقة تجارة حرة ؛ ولكن في الاتحاد الجمركي، يتعين عليهم مواجهة سعر اتحادي مشترك أعلى حتى يتم تخفيض التعريفة الخارجية المشتركة إلى أدنى رسوم سابقة. ومرة أخرى، مع زيادة تكلفة المدخلات من خارج المنطقة، فإن الشركات المصنعة في منطقة التجارة الحرة التي لا تستطيع الوصول إلى المدخلات من خارج المنطقة تصبح في وضع غير مؤات. على العكس من ذلك، في الاتحاد الجمركي، فإن التعريفة الجمركية الخارجية المشتركة تجعل جميع الشركات المصنعة قادرة على المنافسة، بشرط أن يكون افتراض التنقل الكامل لعوامل الإنتاج جيدًا. ومرة أخرى، تفضل البلدان الأعضاء المتخصصة للغاية منطقة التجارة الحرة لأنها لا تحتاج إلى الحماية من خلال التعريفة الخارجية المشتركة . وأخيرا وليس آخرا، فإن البلدان التي تكمل بعضها البعض تفضل أن تكون لديها منطقة تجارة حرة، في حين تفضل البلدان القادرة على المنافسة تشكيل اتحاد جمركي.

انحراف التجارة	**ونعني به دخول السلع إلى هذه المنطقة من خلال الدول ذات المستوى الأدنى للتعريفة الجمركية، وذلك لتفادي التعريفة المرتفعة التي يفرضها باقي دول أعضاء المنطقة.**

التأثيرات الدينامية

إلى جانب قضية خلق التجارة، وتحويل التجارة، وانحراف التجارة، وهي كلها ذات طبيعة ثابتة إلى حد ما، هناك بعض الفوائد الدينامية من التجمعات الإقليمية، تحفز الإنتاج وتؤدي إلى النمو الاقتصادي. وتشمل الفوائد الدينامية الآتي:

1. المكاسب الناشئة عن اتساع حجم السوق.
2. وفورات الحجم والاقتصادات الخارجية.
3. "المنافسة المتزايدة
4. التغير التكنولوجي.

ومع ذلك، فإن التأثيرات الدينامية قد تفوق في بعض الأحيان التأثيرات الساكنة وتساعد في تحريك شروط التجارة ضد الاتحاد. والحجة هي أن النمو الاقتصادي، كنتيجة للتأثيرات الدينامية، قد يزيد الطلب على الواردات من خلال تأثير الدخل الحقيقي، كما أن الكفاءة الإنتاجية قد تقلل أيضًا من تكلفة الإنتاج التي قد تؤثر، كتأثير مشترك، على شروط التجارة في اتجاهات غير مواتية .

إن التأثيرات الديناميكية لخطة التكامل الإقليمي تكون أكثر أهمية في حالة الدولة النامية. وهذا هو أحد الأسباب وراء مناقشة التأثيرات الديناميكية حصريًا في سياق البلدان النامية .

من المعتقد عمومًا أن السوق الوطنية في البلدان النامية غالبًا ما تكون صغيرة جدًا بحيث لا تسمح للمصنعين بتحقيق وفورات الحجم والاستفادة الكاملة من قدراتهم . وتساعد خطط التعاون الإقليمي على توسيع السوق، وتسهيل إنتاج أكبر، والسماح بمصانع كبيرة الحجم ذات تخصص أكبر . وهذا هو

السبب في أن تكلفة الحماية غالبًا ما تكون أقل في التجمعات الإقليمية عنها في أي بلد على حدة. ويرى البعض أن اتساع السوق يخلق فرصًا جديدة للابتكار ويحدث تغييرات في نمط الاستثمار الذي يشكل العناصر الديناميكية للنمو. وهو يضفي أهمية على مسألة وفورات الحجم نظرا لأن الاستثمار وكذلك السلع الوسيطة لا يمكن إنتاجها اقتصاديا إذا كان السوق صغيرا. وقد أظهر الإحصائيات أنه لا توجد سوق وطنية لأي دولة نامية كبيرة بما يكفي لتحقيق هذا الغرض. ومن الطبيعي أن يكون التكامل الاقتصادي بديلاً قابلاً للتطبيق في هذا السياق، حيث تتمكن الشركات التي تجني فوائد الحجم الكبير من توريد السلع بتكلفة أقل داخل المنطقة وخارجها. وتتسع القاعدة التصديرية للمنطقة ككل. ومرة أخرى، فإن المنافسة الناتجة عن تشكيل نظام التكامل الاقتصادي غالبا ما تؤدي إلى بيئة تنافسية صحية. أن الأمر يرجع في المقام الأول إلى ظهور قوى تنافسية غير شخصية. فالشركات التي كانت تتمتع في السابق بوضع احتكاري في بلد ما، سوف تضطر الآن إلى مواجهة المنافسة من شركات أخرى في المنطقة. ومن ثم ، فإنها تستخدم أساليب خفض التكاليف. ويؤدي تحسن الوضع التنافسي للشركات إلى زيادة صادراتها خارج المنطقة. ويؤدي حجم التصدير الأكبر إلى زيادة الإنتاج والاستثمار، وزيادة التخصص في الداخل. وهذا قد يدفع الأسعار النسبية ونمط الاستهلاك نحو الظروف المثلى.

التأثيرات الدينامية هي شكل مكاسب ناشئة عن زيادة حجم السوق، من وفورات الحجم والاقتصادات الخارجية، ومن المنافسة المتزايدة والتغير التكنولوجي.

الاعتماد الجماعي على الذات

إن الدول الأعضاء في التجمع الإقليمي قادرة على تطوير الاعتماد الجماعي على الذات من خلال التجارة البينية، وحركة عوامل الإنتاج، وتنسيق السياسات الاقتصادية، ولا تحتاج إلى الاعتماد على رغبات البلدان الأخرى. وهذا مهم للغاية في حالة البلدان النامية التي يتعين عليها الاعتماد على البلدان المتقدمة لتلبية احتياجاتها الاقتصادية. فالتكامل الاقتصادي يوفر لهم قوة أكبر أثناء التفاوض بشكل جماعي مع الآخرين.

زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر

إن جوانب تحرير التجارة في التكامل الاقتصادي الإقليمي لها تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الكتلة. ويؤدي التكامل الاقتصادي إلى سوق أكبر، وبالتالي إلى زيادة الطلب. ونتيجة لذلك، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الكتل وكذلك داخل الكتلة للاستجابة للطلب المتزايد. وتنتقل الشركات الإقليمية إلى الخارج (داخل الكتلة) للعمل في الموقع الأقل تكلفة. وعندما يؤدي التكامل إلى تقارب الأنظمة التنظيمية في البلدان الأعضاء أو عندما يتم ممارسة الضغط على البلدان غير الأعضاء لتقريب سياساتها بما ينسجم مع البلدان الأعضاء، فمن المؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر سيتم تشجيعه.

هناك ستة دوافع مختلفة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر والتي يتم تحفيزها في أعقاب التكامل الاقتصادي الإقليمي هي:

1. عندما تتوافر عوامل خاصة بالشركة مثل التكنولوجيا في البلد المضيف، وهي غير قابلة للتحويل إلى البلد الأصلي، يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف.
2. عندما تقدم حكومة البلد المضيف حوافز مختلفة للمستثمرين الأجانب، يبدأ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الارتفاع.
3. عندما يكون الدافع هو الوصول إلى مجموعة منتجات الطرف الآخر، فغالبًا ما يكون هناك استثمار متبادل في مختلف البلدان الأعضاء في التجمع الإقليمي.
4. عندما تنوي الشركات تأمين الوصول إلى العملاء في البلد المضيف، فإنها تقوم بالاستثمار في تلك البلدان.
5. غالبًا ما يؤدي جدار التعريفات الجمركية المرتفع في نظام التكامل الإقليمي إلى تثبيط الواردات من دولة ثالثة. في مثل هذه الحالات، تبدأ شركات الدولة الثالثة العمل في الكتلة الإقليمية لتجنب حاجز التعريفة الجمركية. وكثيراً ما يُعرف هذا الاستثمار الأجنبي المباشر باسم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقفز على التعريفات الجمركية.
6. عندما تكون هناك منافسة دولية بين المنتجات المماثلة، فإن التغير الفني غالباً ما يؤدي إلى تحويل الميزة النسبية لصالح الشركات الأجنبية. البلد المضيف يقوم بواردات أكبر. في مثل هذه الحالات، تتعاون الشركات الأجنبية مع شركات البلد المضيف من أجل تلبية الطلب الأكبر على المنتج.

استقطاب المنافع

هناك مدرسة فكرية واحدة تؤمن بالحد من عدم المساواة في الدخل والثروة من خلال التكامل الاقتصادي. ربما يرجع ذلك إلى أن زيادة التجارة يجب أن تقلل من التفاوت بين أسعار عوامل الإنتاج. ولكن يتم دحض هذه الحجة على أساس أن إدخال عناصر الاحتكار والتجارة من خلال التبادلات غير المتكافئة يؤدي إلى عدم المساواة بين بلدان المنطقة. وقد قدم فيستاس (1978) بعض النتائج التجريبية لإظهار أنه على الرغم من الاهتمام الخاص بالجوانب التوزيعية في حلف الأنديز، إلا أن توزيع الدخل القومي خلال الستينيات وأوائل السبعينيات كان غير متساوٍ بشكل واضح. ويحصل نحو 40 % من السكان في هذه المنطقة على 9 إلى 13 % من الدخل القومي، في حين يحصل 40% من السكان على 5 % من الدخل الإجمالي.

ويرى (Bird,1965) أيضًا أن قوى الاستقطاب، أي أن النمو في جزء واحد من المنطقة يجذب المزيد من النمو في ذلك الجزء، غالبًا ما تكون أكثر بروزا من انتشار النمو في أجزاء أخرى. وفي العالم المتقدم، حيث تمتلك حتى الدول الأقل تقدماً الحد الأدنى من الدوافع الصناعية، فإن قوى الاستقطاب ليست واضحة للغاية. ولكن في العالم النامي ، حيث لا توجد مثل هذه الدوافع، فإن تشكيل خطة التكامل الإقليمي أمر محفوف بمثل هذه المشاكل. ويؤكد بيرد أن ظهور اقتصاديات الحجم الكبير وتشغيل الاقتصاديات الخارجية يؤدي إلى انخفاض التكلفة. تميل القوى المولدة للتجارة إلى الظهور وهي تحول الموارد الإنتاجية وعوامل الإنتاج بعيدا عن مراكز التكلفة المرتفعة . ويحصل التجمع الصناعي على قوة دافعة، مما يؤدي إلى ظهور اقتصادات خارجية، مما يشجع بدوره على المزيد من التجمعات

الصناعية في أجزاء محددة من المنطقة. لا شك أن هناك تكاليف اجتماعية مرتبطة بهذا الاتجاه، لكن أصحاب المشاريع الخاصة لا يهتمون بها كثيراً.

وتنشط قوى الاستقطاب عندما لا تقوم دولة عضو معينة بزيادة صادراتها، بل تقوم ببساطة بتحويل وارداتها من مصدر منخفض التكلفة إلى مصدر مرتفع التكلفة. وهذا يؤدي إلى تدهور في شروط التجارة. اضافة لذلك، تظهر اختلالات كبيرة في ميزان المدفوعات بسبب الاختلالات الكبيرة في التوازن التجاري داخل المنطقة. ومع ذلك، يرى المختصون أن مثل هذه الاختلالات قد يتم تعويضها من خلال التغيرات في التجارة خارج المنطقة.

وأياً كانت أسباب الاستقطاب ، فإن استمراره يؤدي إلى عدم التجانس بين اقتصادات الأعضاء فيما يتعلق بمستوى الدخل والتنمية الصناعية. وتشعر الدول الأضعف بعدم الرضا إزاء مثل هذه التطورات التي تؤثر على العلاقات الودية داخل المنطقة. ويعارض الأعضاء تنسيق السياسات الاقتصادية، الأمر الذي ينفي هدف التكامل الاقتصادي ذاته. يقدم الباحثون وصفًا لمثل هذا الوضع في عدد قليل من التجمعات الإقليمية وآليات التسوية التي اتبعت لتصحيح الاختلالات والاختلافات. ويجد أن مثل هذه الآليات لديها معدل نجاح منخفض للغاية.

Example

خلق التجارة وتحويل التجارة

نحن نفترض في كل حالة أن هناك ثلاث دول في العالم: الدول (أ)، و(B)، و(ج). ولكل دولة العرض والطلب على سلعة متجانسة في الصناعة التمثيلية. ستشكل الدولتان (أ) و(B) منطقة تجارة حرة. (لاحظ أن تحويل التجارة وإنشاءها يمكن أن يحدث بغض النظر عما إذا تم تشكيل اتفاقية تجارة تفضيلية، أو منطقة تجارة حرة، أو اتحاد جمركي. وللتيسير، سنشير إلى الترتيب باعتباره منطقة تجارة حرة (.[FTA] سيكون الاهتمام في هذا التحليل على الدولة "أ"، وهي إحدى الدولتين العضوين في اتفاقية التجارة الحرة. سنفترض أن البلد (A)بلد صغير في الأسواق الدولية، مما يعني أنه يأخذ الأسعار الدولية كما هي. من المفترض أن تكون البلدان B و Cدولًا (أو مناطق) كبيرة. وبالتالي يمكن للدولة (A)تصدير أو استيراد أكبر قدر ممكن من المنتج مع الدولتين (B)و"C" بأي سعر سائد في تلك الأسواق.

نحن نفترض أنه إذا كانت الدولة (A)تتاجر بحرية مع (B)أو "C"، فإنها سترغب في استيراد المنتج المعني. ومع ذلك، يفترض في البداية أن البلد (A)لا يتاجر بحرية. وبدلاً من ذلك، ستطبق الدولة تعريفة خاصة بالدولة الأكثر رعاية (أي نفس التعريفة ضد كلا البلدين) على الواردات من كلا البلدين (B) و(C).

وفي كل حالة أدناه، سنصف أولاً التوازن الأولي المثقل بالتعريفات الجمركية. بعد ذلك، سنقوم بحساب تأثيرات الأسعار والرفاهية التي قد تحدث في هذا السوق إذا قامت الدولتان (A) و(B) بتكوين اتفاقية تجارة حرة. عندما يتم تشكيل اتفاقية التجارة الحرة، تحتفظ الدولة (A)بنفس التعريفة الجمركية ضد الدولة "C"، وهي الدولة غير الموقعة على اتفاقية التجارة الحرة.

يمكن شرح مفهوم خلق التجارة وتحويل التجارة بمساعدة الرسم التخطيطي.

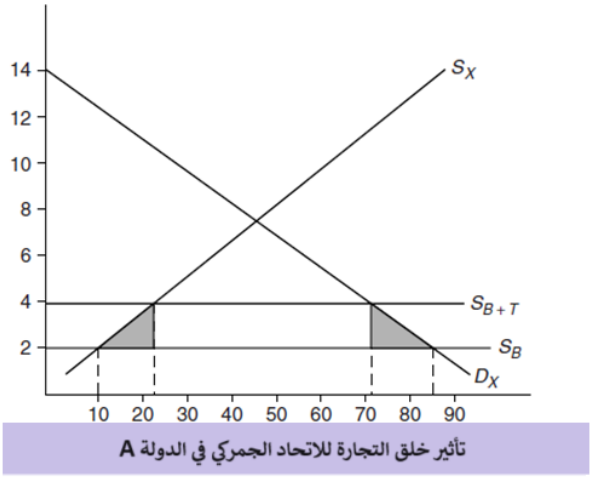

تأثير خلق التجارة للاتحاد الجمركي في الدولة A

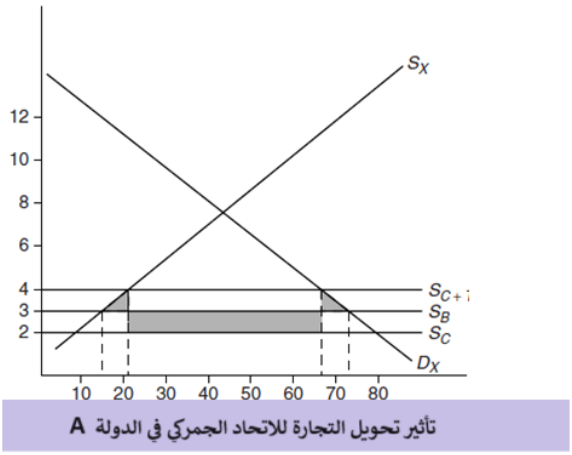

تأثير تحويل التجارة للاتحاد الجمركي في الدولة A

يبين الشكل أعلاه تأثير الاتحاد الجمركي على خلق التجارة. لنفترض أن D وS هما، على التوالي، الطلب والعرض للسلعة X في البلد A. قبل تشكيل الاتحاد الجمركي، تفرض الدولة A تعريفة بنسبة 100 % من أجل حماية صناعتها من السلع الأرخص. الواردات من الدولة B. السعر الشامل للتعريفة الجمركية هو 4$. يبلغ إجمالي الطلب على المنتج في الدولة "A" بعد فرض التعريفة الجمركية 71، منها 23 يتم إنتاجها محليًا و48 يتم استيرادها من الدولة "B". ولا تستورد الدولة "A" المنتج من دولة ثالثة بقدر ما السعر الشامل للتعريفة أعلى من 4$.

لنفترض أيضًا أنه تم تشكيل اتحاد جمركي بين البلد (A) والبلد (B). أصبحت التعريفة الجمركية الآن صفرًا على التجارة بين البلدين. سعر المنتج في غياب التعريفة ينخفض إلى 2$. في أعقاب انخفاض السعر يرتفع الطلب على المنتج إلى 85 منها فوائد.

ويستورد المنتج X من البلد C بالسعر الشامل للتعريفة وهو 4 . Rs. في هذه المرحلة، يبلغ إجمالي الطلب على المنتج في البلد "A"65 وحدة، منها 22 وحدة يتم إنتاجها محليًا و43 وحدة مستوردة من البلد "C".

لنفترض أيضًا أن البلد "A" يشكل اتحادًا جمركيًا مع البلد "B". التعريفة الجمركية صفر على التجارة بين البلد "A" البلد "B". الآن، يجد البلد "A" أن السلع المنتجة في البلد "B" أرخص في غياب التعريفة الجمركية ويبدأ في استيراد المنتج من البلد "B" بدلاً من البلد "C". عند هذه النقطة، يبلغ إجمالي الطلب 72، منها 15 وحدة يتم إنتاجها محليًا ويتم استيراد 57 وحدة من البلد "B". ويتحول موقع الإنتاج لإنتاج وحدات المنتج من التكلفة المنخفضة نقطة (البلد C) إلى نقطة عالية التكلفة (البلد B). وهذا هو تأثير تحويل التجارة. صحيح أن الدولة (A) تحصل على المنتج بسعر أقل بعد تشكيل الاتحاد الجمركي، لكنها تخسر دخل التعريفة الجمركية. ومن ثم، فإن خسارة الرفاهية في البلد (A) تساوي الفرق بين المكاسب في السعر وخسارة إيرادات التعريفة الجمركية.

على وجه الدقة، هو:

$$[(65-22) \times (3-2)]-[[2/(72-65)) + (2/(22-15))] \times (4-3) = .43 Rs-7=36$$

ملخص

• يتم تنظيم التجارة والاستثمار على المستوى الإقليمي من خلال إنشاء خطط التعاون/التكامل الاقتصادي الإقليمي. التكامل الاقتصادي قد تكون ذات كثافة/مستويات متفاوتة مثل منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، اتحاد اقتصادي، و اتحاد سياسي.

• خطط التكامل الإقليمية لها تأثير واضح على التجارة البينية و الاستثمار، على الرغم من أن التأثير يختلف قليلاً حسب طبيعته وكثافته التكامل. يتم إنشاء التجارة وتحويلها من خلال السلع بين البلدان والسلع الاستبدال. هناك أيضًا فوائد ديناميكية من مخططات التكامل الإقليمي مثل توسيع حجم السوق،

وجني وفورات الحجم، وما إلى ذلك مثل الاعتماد على الذات بين الدول الأعضاء وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والفوائد الأخرى. ومع ذلك، إذا كانت الدول الأعضاء المختلفة ذات اقتصادات مختلفة الطبقات، قد يتم استقطاب الفوائد لصالح الدول الأعضاء الغنية مما يؤدي إلى ذلك عدم المساواة داخل المنطقة.

• برامج التعاون الإقليمي موجودة في جميع أنحاء العالم تقريباً. لقد بدأ في أوروبا خلال الخمسينيات. الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الاتحاد النقدي الأوروبي، وهو أكبر وأهم مخطط تكاملي إقليمي. هذه المخططات لديها كما تم إنشاؤها في أمريكا وأفريقيا وآسيا.